

Distr.: General
17 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٨ (ب) من القائمة الأولية*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك
المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها
دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة
تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة توفير معلومات بشأن تنفيذ القرار بغية عقد اجتماع رفيع المستوى، في دورتها السابعة والستين لعام ٢٠١٢، بشأن تعزيز الجهود لكفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الجهود الإنمائية بجميع جوانبها وإشراكهم فيها. وقد طلبت الجمعية أيضاً تقديم معلومات عن أفضل الممارسات المتبعة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الجهود الإنمائية^(أ). ويدرس هذا التقرير التقدم المحرز نحو إدماج منظور الإعاقة في عمليات التنمية، بيد أنه يلاحظ أنه ما زال يتعين إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وشواغلهم في عمليات التنمية الرئيسية. ويبرز التقرير أيضاً الفرص المتاحة لكفالة إدماج مسائل الإعاقة في خطة التنمية العالمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

(أ) يجري بشكل دوري نشر أمثلة مختارة عن أفضل الممارسات على كل الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي في مجال تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التنمية، وهي متاحة على الموقع الشبكي لمبادرة UN Enable على العنوان التالي:
www.un.org/disabilities/documents/mainstreaming_best_practices.doc

* A/66/50



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
	ثانيا - لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق المساواة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الإطار
٤	الإئمائي العالمي
٤	ألف - الحالة الراهنة لجهود تعميم مراعاة الإعاقة في الإطار الإئمائي الدولي
٦	باء - تعميم مراعاة منظور الإعاقة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والجهود الإئمائية
	جيم - التقدم المحرز نحو إدماج منظور الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج
١٠	الإئمائية
٢٠	ثالثا - الإطار الاستراتيجي لتعزيز مراعاة منظور الإعاقة في خطة التنمية العالمية
٢٠	المحالات الرئيسية ذات الأولوية للعمل الاستراتيجي المتصل بالتنمية الشاملة للإعاقة
٢٥	رابعا - سبل المضي قدما: الترويج لخطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده
٢٥	خامسا - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام (A/65/173)، واتخذت القرار ١٨٦/٦٥ الذي طلبت فيه توفير معلومات بغية عقد اجتماع رفيع المستوى، في دورتها السابعة والستين لعام ٢٠١٢، بشأن تعزيز الجهود لكفالة استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من الجهود الإنمائية بجميع جوانبها وإشراكهم فيها.

٢ - ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فلا بد للمجتمع الدولي أن يكفل إدماج مسائل الإعاقة، باستخدام كل السبل الممكنة، في صلب الأهداف الإنمائية للألفية وفي أي إطار إنمائي يتجاوز مداه عام ٢٠١٥. وسيتيح الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في عام ٢٠١٢ فرصة قيّمة للنظر في استراتيجية عالمية حتى عام ٢٠١٥ وما بعده لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية.

٣ - ومن المتوقع العمل على بلورة أفكار جديدة وصوغ مقترحات محددة للنهوض بإطار الأمم المتحدة الإنمائي الجديد لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتمخض الحوار والمشاورات بشأن إطار الأهداف الإنمائية لما بعد الألفية عن فرص جوهرية لكفالة إدراج مسائل الإعاقة بشكل صريح في أي إطار إنمائي ناشئ للفترة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.

٤ - ونتيجة للجهود المتجددة وأنشطة الدعوة المتضافرة على الصعيد العالمي، التي تضطلع بها الشراكات المتعددة الأطراف، بما يشمل الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، فإن المجتمع الدولي بات يدرك بشكل متزايد العلاقة بين الإعاقة والتنمية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية. وما فتئت مسائل الإعاقة تتبوأ تدريجياً مكانة بارزة في نتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة بشأن التنمية الدولية^(١). بيد أنه يتعين ترجمة الالتزامات المتعهد بها إلى أعمال ملموسة. فما زال ينبغي إدماج حقوق وشواغل ما يربو على بليون شخص من ذوي الإعاقة في صلب عمليات التنمية الرئيسية^(٢).

(١) عقدت الأمم المتحدة منذ التسعينيات مجموعة من المؤتمرات المعنية بالتنمية، بما في ذلك مؤتمرات المتابعة، تمخضت عن نتائج متباينة بشأن إدراج مسائل الإعاقة. وقد ورد ذكر الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ١/٦٥).

(٢) منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي عن الإعاقة (جنيف، ٢٠١١). وتستند التقديرات إلى عدد سكان العالم عام ٢٠١٠.

٥ - ويقدم هذا التقرير لحة عامة عن التقدم المحرز في تعزيز إدماج مسائل الإعاقة في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وعن التحديات التي اكتنفت ذلك المسعى. ويستكشف التقرير أيضاً الخيارات المتعلقة بأولويات الاجتماع الرفيع المستوى المقترح عقده في عام ٢٠١٢ ونتائجه الممكنة.

ثانياً - لحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق المساواة لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق الإطار الإنمائي العالمي

ألف - الحالة الراهنة لجهود تعميم مراعاة الإعاقة في الإطار الإنمائي الدولي

٦ - إن تعميم مراعاة الإعاقة في عملية التنمية استراتيجية ترمي إلى تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. فالتقديرات تشير إلى أن ما ينيف عن بليون شخص، أو ما يناهز ١٥ في المائة من سكان العالم، يعانون شكلاً من أشكال الإعاقة^(٢). ويعاني زهاء ١١٠ ملايين إلى ١٩٠ مليون شخص، أو ٢ إلى ٤ في المائة من سكان العالم، من إعاقات كبيرة. وتبين الأدلة أن احتمالات مواجهة ظروف اقتصادية واجتماعية سلبية هي أقوى لدى الأشخاص ذوي الإعاقة. لذلك، فالحاجة ماسة إلى إجراء تحولات في عمليات التنمية لكي تصبح جامعة ومنصفة ومستدامة بقدر أكبر إذا كان الهدف هو تعميم ثمار التقدم المحرز على جميع أفراد المجتمع.

٧ - وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مطردة في إجراء البحوث بشأن العلاقة بين الإعاقة والتنمية. ولئن كانت الصلة بين الإعاقة والفقر مبهمه أساساً بسبب عدم كفاية البيانات ذات الصلة، فإن الحواجز المتعددة التي تجابه الأشخاص ذوي الإعاقة هي مفهومة وموثقة توثيقاً جيداً. فهناك أدلة عملية مستقاة من بلدان نامية ومتقدمة النمو على السواء تشير إلى أن نصيب الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق التعليم والعمل هو أضعف من نصيب الأشخاص غير المصابين بأي إعاقة، كما أنهم يعانون من معدلات فقر أكثر ارتفاعاً^(٢). لذلك، باتت الحاجة ملحة للتصدي على وجه الاستعجال للحواجز المتعددة المتصلة بالبيئة والمؤسسات والمواقف والمعلومات والاتصالات، لكفالة إفساح المجال أمام ملايين الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون حالياً على هامش التنمية من أجل إدماجهم في النسيج العام للمجتمع.

٨ - وقد ظل الأشخاص ذوو الإعاقة عبر التاريخ عرضة لقدر كبير من التجاهل في العمليات الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية الدولية. ومنذ اعتماد اتفاقية حقوق

الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٦، تجدد العزم على أعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومعالجة شواغلهم في المجتمع والجهود الإنمائية^(٣).

٩ - وقد كررت الجمعية العامة على مدار العقد الماضي تأكيد التزامها بإدماج منظور الإعاقة^(٤) في خطة التنمية العالمية، ودعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجالات محددة ذات أولوية، من قبيل ضرورة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل وفعال، وإنشاء قاعدة معرفية للبيانات والوقائع المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز سبل الوصول إلى البيئة المبنية وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠ - ومن بين الإنجازات الرئيسية إدراج الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية خلال دورتها الخامسة والستين^(٥).

١١ - وبغية كفالة اتساق السياسات العامة للإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ والأطر الإنمائية الحالية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وإعلان اسطنبول وبرنامج العمل^(٦)، فإن مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أوساط الأشخاص ذوي الإعاقة، في العمليات ذات الصلة بالموضوع أمرٌ أساسي في الجهود المقبلة لتحقيق التنمية الشاملة للجميع.

(٣) انظر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١، المرفق الأول)، ولا سيما الفقرة (هـ) من الديباجة والمادة ١.

(٤) جاء في تعريف الجمعية العامة لمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة على أنها تعني تكافؤ الفرص المتاحة لهم مع الفرص المتاحة لجميع السكان. وكثيراً ما تستخدم عبارة "منظور الإعاقة" كأداة تحليلية تتيح تحليل أثر الإعاقة على عمليات التنمية ونواتجها ورصده وتقييمه. انظر تقرير الأمين العام المتعلق بعملية الاستعراض والتقييم الخمسية الثالثة لبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/52/351).

(٥) يدعو الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) بوجه خاص إلى بذل جهود خاصة لكفالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العمالة المنتجة والوفاء باحتياجاتهم الغذائية عن طريق انتهاز برجة محددة الهدف وفعالة. وترد معلومات إضافية عن الأهداف الإنمائية للألفية على العنوان الآتي: www.beta.undp.org/undp/en/home/mdgoverview.html.

(٦) اعتمدت الوثيقة في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، اسطنبول، تركيا)، وهي متاحة على العنوان الآتي: www.un.org/wcm/content/site/ldc/home/conference.

باء - تعميم مراعاة منظور الإعاقة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والجهود الإنمائية

١ - المسائل والاتجاهات الناشئة

تعزير الأطر الوطنية المتعلقة بالإعاقة عن طريق تنفيذ الاتفاقية

١٢ - يعمل عدد لا يني يتزايد من الحكومات على مضاعفة الجهود وإطلاق المبادرات الجديدة من أجل تنفيذ الاتفاقية، بعد أن تجاوز عدد التصديقات عليها المائة. واعتمدت أطر استراتيجية للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة في سياق السياسات المحلية. وتشمل تلك الجهود استكشاف الخيارات السياساتية المتاحة لدمج منظور الإعاقة في خطة التنمية الرئيسية؛ وتعزير إمكانية وصول ذوي الإعاقة إلى المباني والأماكن العامة؛ وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وبناء القدرات الوطنية والأطر المؤسسية لإدماج منظور الإعاقة على جميع مستويات صنع القرار.

تعزير الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

١٣ - استكشفت الشراكات القائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها نقاط التقاطع بين الإعاقة وجملة من المسائل الأخرى، كنوع الجنس، وفقير الأطفال، والصحة العقلية، والسلام والأمن، وإدارة حالات الطوارئ ومواجهة الكوارث^(٧). فعلى سبيل المثال، هناك اعتراف متزايد بأن الإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكلان مسألة ناشئة. وقد أنشئ فريق الاتصال العالمي المعني بالإيدز والإعاقة، وهو كناية عن شراكة غير رسمية بين أصحاب مصلحة متعددين تتألف من وكالات للأمم المتحدة وهيئات للمجتمع المدني وشركاء إنمائيين آخرين، بقصد تعميم مراعاة منظور الإعاقة في جهود الدعوة والبرمجة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الصعيد الدولي. وقد رُوِّج الفريق لإدراج المسائل المؤثرة في الأشخاص ذوي الإعاقة على جدول أعمال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المعقد في حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٤ - وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، قام فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يمثل أعضاؤه ٢٥ هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بوضع الصيغة النهائية لاستراتيجيته وخطة عمله المشتركين اللتين ستدعمان تنفيذ الاتفاقية على أرض الواقع.

(٧) انظر: www.un.org/disabilities.

١٥ - ويُعد تعاون القطاع الخاص عنصراً جديداً إلى حد ما في تعزيز التنمية الشاملة للإعاقة، ويمكن أن يؤدي دوراً أساسياً عبر كفالة أن تشمل المسؤوليات الاجتماعية للشركات ممارسات مهنية مناهضة للتمييز، وتدريباً على المهارات القابلة للتسويق، ودعم الدخول في المشاريع والشراكات التجارية مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم.

١٦ - ويمكن أن يؤدي تحسين التنسيق بين الحكومات، والوزارات، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومنظمات التنمية الوطنية والدولية، والمجتمع المدني والهيئات الأخرى إلى تعزيز اتباع نهج كلي لتعميم مراعاة الإعاقة في التنمية.

١٧ - فعلى سبيل المثال، أنشأت الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية^(٨)، استجابةً للزلزال الذي ضرب هايتي في عام ٢٠١٠، فريقاً عاماً لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في جهود التعمير والإنعاش المجتمعي في هايتي في جميع مراحل إدارة حالات الطوارئ وجهود التعمير. ووضع الفريق العامل استراتيجية مشتركة وأقام شراكات بين الأطراف المهتمة، ونسق جهود الدعوة لكفالة أن تكون جميع الهياكل الأساسية الجديدة والمعاد تشييدها متاحة تماماً وخالية من الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة. وأصدرت الشراكة العالمية مجموعة أدوات تُعرف باسم "هايتي: التعمير للجميع" للمساعدة على إقامة نهج أكثر شمولاً لإدارة الكوارث، وبذلك، كفالة أن يكون الإنعاش على الأمد الطويل شاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة^(٩).

٢ - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للإعاقة

١٨ - تسلم اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بأن الإعاقة تشكل مفهوماً لا يزال قيد التطور وأنها تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين^(١٠). وغالباً ما يكون التصدي لتلك الحواجز أكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة لكفالة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٨) انظر: www.gpdd-online.org.

(٩) "مجموعة أدوات للإنعاش الطويل الأمد: هايتي - التعمير للجميع"، ٢٠١٠، صادرة عن الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية (الفريق العامل المعني بهايتي)، ويمكن الاطلاع عليها عبر الموقع الشبكي التالي: www.gpdd-online.org/media/news/toolkit-introduction.pdf

(١٠) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الفقرة (هـ) من الديباجة.

١٩ - ووفقاً لما جاء في التقرير العالمي المتعلق بالإعاقة، فإن أكثر من بليون شخص يعيشون حالياً تحت وطأة شكل من أشكال الإعاقة. ومن المتوقع أن يزداد ذلك العدد بالموازاة مع تقدم سكان العالم في السن بمعدل لم يُعهد من قبل^(١١). وهناك دراسات تشير إلى أن حالات الإعاقة المرتبطة بالبدانة والأمراض المزمنة الأخرى تشهد ارتفاعاً أيضاً في صفوف السكان الذين هم في سن العمل^(١٢). ويتطلب التغيير الذي طرأ على هيكل وحالة السكان في العالم أن يعالج المجتمع مسألة إفساح المجال أمام ذوي الإعاقة عن طريق وضع التصاميم التي تكيف البيئة بشكل معقول بما يلي احتياجات وقدرات جميع المستخدمين.

التكاليف الاقتصادية

٢٠ - يتكبّد المجتمع تكاليف كبيرة نتيجةً لاستبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٣). ومن الصعب تقدير الخسائر المتصلة بالإعاقة على صعيد الإنتاجية وما يرتبط بذلك من ضرائب. ويُظهر أحد هذه التقديرات، الذي يستند إلى بيانات مستقاة من كندا، أن فقدان العمل بفعل الإعاقة على الأمدين القصير والطويل يمثل نسبة ٦,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(١٤).

٢١ - وثمة مثال آخر وهو استبعاد الأطفال والكبار ذوي الإعاقة من التعليم، مما يؤثر في تكوين رأس المال البشري ويكبّد المجتمع ككل تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة. وقد ذكر التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠ أن الإعاقة هي أحد العوامل الأقل وضوحاً للعيان في التهميش الدراسي لكنها الأشد وقعاً^(١٥).

التكاليف الاجتماعية

٢٢ - على المستوى الفردي، كثيراً ما يُسهم الاستبعاد الاجتماعي في زيادة التمييز ويعرّض الأشخاص ذوي الإعاقة لاحتمالات العيش في الفقر أكثر من غيرهم. وتشكل إزالة الحواجز المادية، فضلاً عن المعوقات على صعيد المواقف أو إمكانية الحصول على المعلومات، أمراً

(١١) التقرير العالمي المتعلق بالإعاقة.

(١٢) Jay Bhattacharya, Kavita Choudhry and Darius Lakdawalla, "Chronic disease and trends in severe disability in working age populations" TRENDS Working Paper Series, No. 05-4 (Ann Arbor, University of Michigan, 2005).

(١٣) منظمة العمل الدولية، استراتيجيات الحد من الإعاقة والفقر (جنيف، ٢٠٠٢).

(١٤) التقرير العالمي المتعلق بالإعاقة.

(١٥) اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٠: السبيل إلى إنصاف المحرومين، باريس (٢٠١٠).

حاسماً، وتنشأ عنها فوائد عديدة للأفراد بما في ذلك تحسين احترام الذات والرفاه وتقوية الشعور بالتمكين. وهذا بدوره يعود بالفوائد على المجتمع بأسره، ويعزز التماسك الاجتماعي في جملة أمور.

الاستثمار لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٣ - ينبغي النظر إلى تكاليف تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني والأماكن العامة وتعزيز توفير المساكن المعقولة بوصفها استثماراً في المستقبل. وينبغي قياس التكاليف الأولية التي ينطوي عليها تيسير الوصول في ضوء الفوائد الطويلة الأمد على جميع أفراد المجتمع.

٢٤ - فالاستثمار لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة أمر ضروري ليس فقط لتعزيز الامتثال لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والصكوك الأخرى ذات الصلة، وإنما أيضاً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، للجميع.

٢٥ - وتعد إتاحة فرص العمل أكثر الأساليب فعالية من حيث التكلفة للحد من الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى صعيد أسرهم ومجتمعاتهم^(١٦). ويمكن لأغلبية الأشخاص ذوي الإعاقة أن يسهموا في الإنتاجية الاقتصادية بمجرد إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهم^(١٧). وبالمثل، ينبغي مضاعفة الجهود في قطاع التعليم للوصول إلى الملايين من الأطفال المستبعدين حالياً من المدارس. وتشير الأدلة إلى أن تكييف التعليم الشامل للجميع بما يلبي احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة على اتساع نطاقها يكون عادة أكثر فعالية من حيث التكلفة ويثمر نتائج ذات قيمة أكبر بالقياس إلى تعليم هؤلاء الأطفال في أماكن قائمة على الفصل.

٢٦ - وينبغي التشجيع على إتاحة فرص إضافية لتدريب الشباب ذوي الإعاقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع تعاضم فرص العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر أنحاء العالم، يمكن توسيع نطاق عمل الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تزويدهم بالتدريب وإكسابهم المهارات في هذا المجال، مما يوفر يدا عاملة لم تستغل بعد ويؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو.

٢٧ - وينبغي التركيز في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية بهدف الحد من التكاليف، وبوصفه وسيلة للاستثمار في المستقبل، على تنفيذ العملية عبر الأعمال التدريجي

(١٦) استراتيجيات الحد من الإعاقة والفقر.

(١٧) التقرير العالمي المتعلق بالإعاقة.

للمعايير الدنيا من أجل تعزيز إمكانية الوصول. وتبيّن البحوث أن الامتثال لمعايير الوصول يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة عندما يُؤخذ في الحسبان في المراحل الأولية من تصميم المباني الجديدة وتخطيطها.

٢٨ - ويمكن للبلدان النامية الاستفادة من الخبرات وأفضل الممارسات للبلدان المنخفضة الدخل بغية تعزيز إمكانية الوصول، عن طريق التصميم الابتكاري والاستراتيجيات الفعالة من حيث التكلفة. وفيما يمكن أن تظل تكلفة التصميم الشامل منخفضة عند إدماجها في المشاريع منذ بدايتها وبمشاركة محلية، فإن عدم القيام بذلك قد يسفر عن تكلفة باهظة، بالنظر إلى التكاليف البشرية وتكاليف الفرص الضائعة بسبب عدم إتاحة إمكانية الوصول^(١٨)

جيم - التقدم المحرز نحو إدماج منظور الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والبرامج الإنمائية

١ - الدول الأعضاء^(١٩)

التدابير التشريعية

٢٩ - قدمت الدول الأعضاء أمثلة عن أوجه الحماية التشريعية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأكدت بلدان، مثل اليونان، على تدابير الحماية التي تشملها دساتيرها الوطنية. وأشارت بلدان أخرى إلى اعتماد قوانين محددة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، أقر برلمان غيانا، في عام ٢٠١٠، قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يسترشد بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية. وأقرت بوركينا فاسو القانون المتعلق بحماية وتعزيز حقوق المعوقين؛ وأقرت الكاميرون القانون المتعلق بحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ واعتمدت سلوفينيا القانون المتعلق بتكافؤ الفرص

(١٨) Harold Snider and Nazumi Takeda, "Design for all: implications for bank operations" (Washington, D.C., World Bank, 2008). Available from http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Universal_Design.pdf

(١٩) قادت البلدان التالية، وعددها ٤١ بلداً، ردوداً على مذكرة شفوية موجهة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١١: إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وأندورا، واندونيسيا، وإيطاليا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركمانستان، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، والصين، وعمان، وغرينادا، وغيانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، والكاميرون، وكندا، وكوستاريكا، والكونغو، وليتوانيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك على ضوء الاتفاقية والأهداف الإنمائية للألفية. وأبلغت الدول الأعضاء أيضا عن اعتماد تشريعات لتنفيذ الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، اعتمدت السنغال قانون الإرشاد الاجتماعي بشأن تنفيذ الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التطورات التشريعية فيما يتعلق بالاتفاقية في تقارير الأمين العام عن وضع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

خطط العمل والبرامج

٣٠ - لدى عدد من الدول الأعضاء، بما فيها إثيوبيا واندونيسيا وبيرو وتايلند وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا وسلوفاكيا وقطر ولبنان والمكسيك، استراتيجيات أو خطط أو برامج وطنية متصلة بالتنمية أو الإدماج الاجتماعي أو حقوق الإنسان، تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة أو تشملهم على وجه التحديد. وقد قامت دول أعضاء أخرى، مثل المملكة العربية السعودية، بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة تحديدا في الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣١ - وأفادت بعض الدول الأعضاء أنها أنشأت هيئات للإشراف على الجهود التي تبذلها الدولة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى سبيل المثال، أنشأت البوسنة والهرسك مجلسا للأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والمحلية والجمعيات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأنشأت الكونغو لجنة وطنية لتنسيق الخطة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة ورصدها وتقييمها. وأنشأت الجمهورية العربية السورية لجنة وطنية لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالإعاقة على ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٢ - وقدم العديد من الدول الأعضاء تقارير عن الجهود المبذولة لضمان وجود تسهيلات خاصة بالمعوقين داخل المجتمع. وأبلغت الصين عما تبذله من جهود لضمان توفير مرافق وخدمات خالية من الحواجز، بسبل منها وضع أنظمة بناء تراعي خلو المباني من الحواجز وتعزيز سبل استخدام تكنولوجيا الشبكات والاتصالات.

٣٣ - وأفادت عدة دول أعضاء، منها أستراليا وإيطاليا والسويد وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بأن لديها استراتيجيات ومبادرات لإدراج الإعاقة ضمن برامج التعاون الدولي والمساعدة الإنمائية، بسبل منها تمويل مشاريع تهدف تحديدا إلى زيادة التسهيلات الخاصة بالمعوقين. وأفادت إيطاليا بأنها اعتمدت، في عام ٢٠١٠، المبادئ التوجيهية لإدماج قضايا الإعاقة في صلب سياسات إيطاليا وأنشطتها في مجال التعاون، وهي تتضمن توصيات لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز المكانة المخصصة لقضايا الإعاقة في الخطة

الإغائية الإيطالية. وأفادت الولايات المتحدة أنها أنشأت، في عام ٢٠١٠، مكتب التنمية الشاملة للإعاقة بهدف إدماج قضايا الإعاقة في صلب عمل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وذلك بسبل منها إعداد أدوات تدريبية وتوجيهية بشأن التنمية الشاملة للإعاقة، ودعم المنظمات المعنية بالمعوقين. ويجري تنفيذ هذه الخطة في عام ٢٠١١. وأبلغت جمهورية فنزويلا البوليفارية عما تبذله من جهود لتعزيز وضع وتنفيذ برامج وخطط في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة داخل الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

تعزيز جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة

٣٤ - أعطت الجمعية العامة أولوية كبيرة لبناء قاعدة معرفية للبيانات والمعلومات المتعلقة بالإعاقة يُستند إليها في وضع سياسات وعمليات إنمائية مراعية لقضايا الإعاقة. وجمع هذه البيانات والإحصاءات وتحليلها أساسي لصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج شاملة للإعاقة على نحو فعال، ولرصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - وأبلغت دول أعضاء، بما فيها الأرجنتين وعمان وغرينادا والفلبين والمكسيك، عن قيامها بجمع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة على أساس تعداداتها الوطنية. وأبلغت أيضا إيطاليا وبولندا ولبنان عن جمعها للإحصاءات المتعلقة بالإعاقة عن طريق عمليات لجمع البيانات تركز على القوة العاملة أو الصحة. وأفادت عدة بلدان، بما فيها السويد والفلبين، بأنها تطبق حاليا إطار التصنيف الدولي للأداء والإعاقة والصحة الذي حددته منظمة الصحة العالمية لقياس درجة الإعاقة، أو أن الجهود جارية لتطبيقه.

٣٦ - وأعلنت دول أعضاء أخرى عن اتخاذ مبادرات جديدة. فقد أفادت كندا بأنها بدأت، في عام ٢٠١٠، تنفيذ استراتيجية جديدة فيما يتعلق ببيانات الإعاقة، في حين أشارت إسبانيا إلى إدماج مؤشرات الإعاقة في جميع الإحصاءات المتعلقة بالسكان الناشطين التي يجمعها معهدها الوطني للإحصاء.

٣٧ - وقدمت عدة دول أعضاء أمثلة عما تبذله من جهود لإدماج منظور الإعاقة في إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها. وعلى سبيل المثال، أفادت كوستاريكا بأنها وضعت، في عام ٢٠١١، سجلا وطنيا لإحصاءات الإعاقة، تسعى من خلاله إلى إيجاد أداة إحصائية تستجيب لمتطلبات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إقامة وتعزيز شبكات وشراكات تجمع أصحاب مصلحة متعددين على الصعد العالمي والإقليمي والوطني

٣٨ - أبلغت الدول الأعضاء عن بذل جهود متنوعة لإقامة وتعزيز شبكات وشراكات تجمع أصحاب مصلحة متعددين على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وقدمت دول أعضاء، من بينها الأردن وتركمانستان وتركيا والمغرب، أمثلة عن شراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة و/أو الهيئات الإقليمية. وأبلغت تركيا عن شراكاتها مع المفوضية الأوروبية في مشروع يهدف إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم، بإمكانية الحصول على السلع والخدمات، وبالقدرة على المساهمة في بناء المجتمع والاقتصاد.

٣٩ - وقدم العديد من الدول الأعضاء أمثلة عن شراكات حكومية دولية لمعالجة حالة الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أبلغت غيانا عن تعاونها الثنائي المكثف مع كوبا في مجال الرعاية الطبية لمرضى العيون، وهو ما مكن البلد من الحصول على مساعدة فورية، مع مساعدته على تطوير القدرة والاستدامة في هذا المجال على مدى فترة زمنية محددة.

٤٠ - وأبلغ عدد من الدول الأعضاء عن إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية. وفي بعض الحالات، كما أفادت بذلك أندورا، فإن الهيئات الاستشارية أو الرقابية الحكومية المعنية بقضايا الإعاقة تضم ممثلين عن الوزارات المختصة وعن المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٢ - منظومة الأمم المتحدة

٤١ - بغية النهوض بجهود إدماج مسألة الإعاقة في صلب الأهداف الإنمائية للألفية، اتخذت المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مبادرات وإجراءات تركز على تعميم مراعاة مسألة الإعاقة.

إدماج مسألة الإعاقة في السياسات والممارسات الإنمائية

٤٢ - واصلت الأمانة العامة توفير محافل لأصحاب المصلحة من أجل تبادل الأفكار في مجال الإعاقة والتنمية، بهدف إدماج مسألة الإعاقة في صلب الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سلسلة من الاجتماعات والمناقشات، بتعاون وشراكة وثيقين مع الحكومات ووكالات التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة. ونُظمت هذه المناسبات بالتزامن مع اجتماعات من قبيل دورات الجمعية العامة وجلسات لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة، ومع الاحتفال بالذكرى السنوية لليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - ومؤخراً، أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي عُقد في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١١، تعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن عقد منتدى الشركاء المعنيين بمرض الإيدز ومسألة الإعاقة. وركزت الاجتماعات والمناسبات الأخرى التي نُظمت في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ على قضايا من قبيل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق الرياضة^(٢٠)، وتعزيز وحماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة^(٢١)، وتوسيع نطاق فرص التعليم والعمل المتاحة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة^(٢٢).

٤٤ - وفي عام ٢٠١٠، ركز اليوم الدولي على الأدوات الكفيلة بترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع ملموس بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية العديد من المناسبات في مقر الأمم المتحدة، بما يشمل التعاون مع منظمة الصحة العالمية في التركيز على التأهيل القائم على المجتمع المحلي وغير ذلك من الأدوات الأخرى بهدف ترجمة الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع ملموس بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥ - وقام فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبرئاسة مُشتركة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوضع مذكرة توجيهية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء المنفذين لتسهيل إدماج قضايا الإعاقة في مجالات عملها^(٢٣).

٤٦ - وشاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الإدارات المعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين لتتطلع بوضع مبادئ توجيهية تتعلق بالسياسات من أجل استيعاب احتياجات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المؤتمرات والاجتماعات التي

(٢٠) في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة نقاش بشأن موضوع "الرياضة من أجل التنمية الشاملة: الرياضة والإعاقة والتنمية - المدخل الرئيسي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات ومجتمعهم".

(٢١) في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، شاركت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم حلقة نقاش تفاعلية بشأن تعزيز وحماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.

(٢٢) في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١، وأثناء الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة، نظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات الشريكة حلقة نقاش بشأن موضوع "العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات: توسيع نطاق فرص التعليم والعمل المتاحة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة".

(٢٣) انظر: www.undg.org/index.cfm?P=1024.

تُعقد في مباني الأمم المتحدة وحرصولهم على الخدمات التي تُقدم فيها ولتسهيل مشاركتهم فيها.

٤٧ - وقد أُعدّ تقرير يُقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن المادة ٣٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بعنوان "الدراسة المواضيعية التي أُعدتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن دور التعاون الدولي في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" (A/HRC/16/38). وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وقت لاحق بالترويج للرسائل الواردة في الدراسة، بما في ذلك الحاجة إلى تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التعاون الإنمائي بشكل أوسع نطاقاً وأكثر استمرارية. وفي عام ٢٠١٠، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق قيام المفوضة السامية نفسها بأنشطة الدعوى على مستوى رفيع ونشر الرسائل الرئيسية، بما في ذلك عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٨ - وأثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، التي عُقدت في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١١، قدم المقرر الخاص للجنة تقريره عن رصد تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، وناقش أنشطته المقررة للمساهمة في تعميم مراعاة مسألة الإعاقة في التنمية.

٤٩ - وقد أبلغت المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عن بذلها جهوداً جديدة ومستمرة لتعميم مراعاة قضايا الإعاقة في ما تنفذه مؤسساتها من أعمال. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تطوير شبكة الممارسين، التي تتيح تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي فيما بين أصحاب المصلحة الذين لهم اهتمامات وخبرات محددة في قضايا الإعاقة. وتعكف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على وضع استراتيجية عالمية في مجال الإعاقة والتنمية الشاملة، واستكمال المبادئ التوجيهية لعملها. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عُقدت في مقر اليونيسيف دورة توجيه لتوعية موظفي اليونيسيف بشأن القضايا ذات الصلة بالإعاقة، والأهمية الحاسمة لتعميم مراعاة تلك القضايا في معرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٠ - ومن بين العناصر الخورية لمبادرة منظمة العمل الدولية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٩، تمكين موظفي منظمة العمل الدولية من معالجة القضايا المتعلقة بالإعاقة في عملهم. وقد بُذلت جهود في هذا الصدد، من بينها إعداد الحملة الداخلية المعنونة "إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة هو واجب على عاتق الجميع"، التي ستنتقل في عام ٢٠١١.

٥١ - وقدمت هيئات الأمم المتحدة أيضا أمثلة على الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني لتعميم مراعاة منظور الإعاقة. ففي المنطقة الأوروبية، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية بتقديم الدعم لمبادرة "صحة أفضل، حياة أفضل: الأطفال والشباب ذوي الإعاقات الذهنية وأسرهم"، التي أُطلقت في عام ٢٠١٠ والتي ترمي إلى تحقيق جملة أهداف منها كفالة أن يكون جميع الأطفال والشباب ذوي الإعاقات الذهنية أفرادا مُشاركين بشكل كامل في المجتمع.

٥٢ - وفي جمهورية مولدوفا، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه المنفذون بالدعوة إلى إدراج منظور الإعاقة في الخطط والسياسات الصحية. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، قامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بعقد اجتماع لمناقشة عملية التصديق على الاتفاقية، وذلك بالتعاون مع الوزارات المختصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تعزيز جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة

٥٣ - أثناء الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نظّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، اجتماعا جانبيا بشأن رصد الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتقييمها على نحو يشمل منظور الإعاقة. وناقش المشاركون الوضع الحالي لبيانات الإعاقة والخطوات المتخذة نحو البلورة الفعالة لعملية رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها على نحو يشمل منظور الإعاقة.

٥٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي التقرير العالمي عن الإعاقة، الذي يلخص الوضع الحالي للأشخاص ذوي الإعاقة، ويقدم التوجيه المتعلق بالسياسات والممارسات للمساعدة في التغلب على الإقصاء. ويتضمن التقرير أول تقديرات جديدة عن انتشار الإعاقة منذ السبعينيات، وتوصيات مستفيضة عن تحسين الأبحاث والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة.

٥٥ - ونشرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة دليلا منهجيا بشأن جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتعليم فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٢٤). ويُشجع هذا الدليل على توحيد المفاهيم والتصنيفات وتطوير المنهجية اللازمة لكفالة الحصول على معلومات قابلة للمقارنة على المستوى الإقليمي.

(٢٤) متاح على العنوان: <http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001909/190974s.pdf>.

٥٦ - وقدم المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم إلى المكاتب القطرية في إجراء تحليلات للوضع بشأن مدى حرمان النساء والفتيات ذوات الإعاقة من خدمات الصحة الإنجابية والحماية من العنف. وفي عام ٢٠١٠، أُجريت دراسة نوعية ومراجعة للأدبيات بشأن هذا الموضوع في جزر سليمان والهند، على التوالي. ودأب صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقديم المساعدة التقنية في كازاخستان والجمهورية الدومينيكية في مجالي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من أجل بناء قاعدة معرفية في قضايا الإعاقة.

٥٧ - وبغية تسهيل عملية تبادل المعارف المتعلقة بالإعاقة على نطاق منطقة آسيا والمحيط الهادئ، نشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دراسة عنونها "لحة عن الإعاقة في عام ٢٠١٠: لحة موجزة عن ٣٦ بلدا ومنطقة في آسيا والمحيط الهادئ"، تشمل بيانات عن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في كل بلد على حدة^(٢٥). وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١، نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ برامج تدريبية وأجرت اختبارات مكثفة لمجموعات الأسئلة في عدد من البلدان. وقد أسهمت نتائج ذلك المسعى، في عام ٢٠١٠، في اعتماد فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة بمجموعة محددة من الأسئلة لاستخدامها في إجراء الدراسات الاستقصائية، مما يُحسّن منهجية جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة.

٥٨ - وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بجمع ودراسة الإحصاءات والسياسات الوطنية ذات الصلة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، ونشرت النتائج في تقرير عن الطرق المقترحة لمكافحة الفقر في صفوف الأشخاص ذوي الإعاقة^(٢٦) وورقة عمل بشأن الممارسات التي تُعزز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل^(٢٧).

٥٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أصدرت منظمة الصحة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقريرا عن الصحة العقلية والتنمية: استهداف الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية بوصفهم فئة ضعيفة. ويستخدم التقرير الاتفاقية للتأكيد على ضرورة أن تكون برامج التنمية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية ومُتاحة لهم للاستفادة منها.

(٢٥) متاح على العنوان: www.unescap.org/sdd/publications/Disability/Disability-at-a-glance-2010.pdf.

(٢٦) انظر: E/ESCWA/SDD/2011/IG.1/4 (Part I).

(٢٧) انظر: E/ESCWA/SDD/2010/WP.4.

٦٠ - وأبلغت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضا عن الجهود المبذولة لكفالة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات. ففي حزيران/يونيه ٢٠١١، وافقت اللجنة الدائمة المعنية بحقوق التأليف والنشر وما يتصل بها من حقوق، التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، على المضي قدما في وضع صك دولي يؤدي إلى العمل على تسهيل اطلاع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والآخرين ذوي الإعاقة المتعلقة بالكتابة والقراءة على الأعمال المحمية بموجب حقوق التأليف والنشر.

بناء وتعزيز الشبكات العالمية والإقليمية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

٦١ - تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل إقامة شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتعميم مراعاة مسألة الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية من خلال بناء قدرات الجهات المعنية الوطنية.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٠، قام فريق الإعاقة التابع لمنظمة العمل الدولية ومكتب أنشطة أرباب العمل بإنشاء الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية، التي تتألف من ٣٥ شركة وتهدف إلى تبادل المعرفة، وتطوير المنتجات المشتركة، مثل قاعدة بيانات معززة لقوانين الإعاقة، وتعزيز شبكات أرباب العمل وربط الشركات والمجموعات الأخرى بأنشطة منظمة العمل الدولية على الصعيد القطري أو غيرها من الأنشطة المتصلة بالإعاقة.

٣ - منظمات المجتمع المدني

٦٣ - الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية هو شبكة تتألف من ٢٣ منظمة غير حكومية دولية تدعم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود التنمية في أكثر من ١٠٠ بلد. وفي بيرو، تشرف منظمة أرابيوا غير الحكومية المعنية بالتنمية الريفية على مشروع للتأهيل المجتمعي في عدة محافظات في منطقة كوسكو. وتقوم منظمة أرابيوا، بالإضافة إلى تقديم خدمات محددة للأطفال ذوي الإعاقة، بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة، مما أدى إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وأقاربهم في جميع أنواع مشاريع الحد من الفقر. وكان للمشروع دور أساسي في تشكيل وتمكين ما لا يقل عن خمس منظمات ريفية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٤ - وتساعد الشبكات العالمية لمنظمات المجتمع المدني، في كثير من الأحيان، المنظمات الوطنية غير الحكومية على العمل جنبا إلى جنب مع الحكومات على وضع سياسات وطنية تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي توغو، شاركت الحركة المعنية بالإعاقة في وضع أولى ورقات استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٩-٢٠١١). وكان الاتحاد التوغولي لرابطات

الأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم من الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين والمنظمة الدولية للمعوقين، ناشطاً في النهوض بحقوق الفئات التي تعاني من الاستبعاد والتمييز في إطار الآلية الوطنية لاستراتيجية الحد من الفقر التي أنشئت في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، أصبحت جميع الجهات الفاعلة في الآلية تدرك أهمية الاتفاقية وضرورة وضع سياسات وإجراءات شاملة للجميع.

٦٥ - وعقب إعصار نرجس في عام ٢٠٠٨، قدمت الإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين الدعم لبرنامج التصدي لحالات الطوارئ الذي أنشأته بعثة مكافحة الجذام في ميانمار، التي تُعتبر الشريك الرئيسي للإرسالية في ميانمار، لكي تشمل جهود الاستجابة الإنسانية الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدى هذا إلى تعاون مستمر لدعم مراكز إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وإلى إنشاء مشروع يُعنى بالتأهيل المجتمعي والإعاقة والتنمية الشاملة في ١٢٠ مكاناً على مدى ثلاث سنوات.

٤ - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

٦٦ - نظمت الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية، بالتعاون مع البنك الدولي، المنتدى الدولي للشركاء الإنمائيين في مجال الإعاقة والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في بروكسل. وجمعت هذه المناسبة بين الشركاء في التنمية، بما في ذلك الممثلون والمنسقون المعنيون بالإعاقة في الوكالات المانحة الحكومية وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة المهتمة بقضايا الإعاقة والتنمية الشاملة أو التي تعمل حالياً في هذا المجال، من أجل تبادل الخبرات والمساعدة في زيادة التنسيق والتعاون بين الجهات المانحة.

٦٧ - وقد تم تطوير المبادئ التوجيهية للتأهيل المجتمعي التي وُضعت في عام ٢٠١٠ في أوجا، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية. وعُقد المؤتمر القاري الثاني المعني بالتأهيل المجتمعي في أوكاساكا بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠١٠. واشترك في تنظيم المؤتمر كل من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وشبكة التأهيل المجتمعي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة الوطنية لتنمية الأسرة، والمجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمة بينيا بالمبرا، والإرسالية الدولية المسيحية للمكفوفين، والسلطات البلدية في أوكاساكا. وشارك في المؤتمر أكثر من ٥٥٠ شخصاً من ١٧ بلداً في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك أشخاص ذوي إعاقة ومنظماتهم. وأصدر المشاركون بيان أوكاساكا، الذي يدعو الدول إلى

إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تنمية مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم من خلال تنفيذ الاتفاقية وتشجيع استخدام التأهيل المجتمعي في السياسات العامة.

ثالثاً - الإطار الاستراتيجي لتعزيز مراعاة منظور الإعاقة في خطة التنمية العالمية

٦٨ - خلال العقدين الماضيين، عقدت الأمم المتحدة سلسلة من المؤتمرات ومؤتمرات القمة ومؤتمرات المتابعة بشأن التنمية العالمية^(٢٨). وفي الوثائق الختامية والالتزامات المتعلقة بالسياسات والتوصيات المنبثقة عن تلك المؤتمرات، تم إلى حد كبير تجاهل الأشخاص ذوي الإعاقة وأثر الإعاقة على التنمية الشاملة وآلياتها. وعندما ترد الإشارة إلى الإعاقة أو الأشخاص ذوي الإعاقة، فغالبا ما يكون ذلك في سياق قائمة طويلة من الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى رعاية، وكذلك في إطار قضايا الحماية^(٢٩). ولم تركز سوى قلة من الوثائق الختامية، مثل إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، على نهج التنمية للهنوز بالأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٩ - وتعزز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المبادئ والأهداف العامة التي يُروَّج لها في إطار برنامج العمل العالمي المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ومنذ وضع الاتفاقية وحتى اعتمادها، أعربت الجمعية العامة عن رأي مفاده أنه يجب تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة مع ومن خلال مشاركتهم الكاملة في التنمية بوصفهم فاعلين في التنمية ومستفيدين منها على حد سواء.

المجالات الرئيسية ذات الأولوية للعمل الاستراتيجي المتصل بالتنمية الشاملة للإعاقة

١ - تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب المجتمع والتنمية

٧٠ - حددت الجمعية العامة إتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات كوسيلة للتنمية الشاملة للإعاقة وكهدف لها. ففي قرارها ١٣١/٦٤، شجعت الجمعية العامة الحكومات على تسريع عملية تبادل المعلومات والمبادئ التوجيهية والمعايير وأفضل الممارسات والتدابير التشريعية والسياسات الحكومية المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من حيث صلتها بالشمول وإمكانية الاستفادة منها.

(٢٨) انظر: www.un.org/en/development/devagenda/UNDA1.pdf.

(٢٩) تَعْتَبِرُ خطة جوهانسبرغ التنفيذية الأشخاص ذوي الإعاقة أعضاء في فئات ضعيفة في المجتمع، مما يستلزم حمايتهم من الأمراض المنهكة وتوفير الرعاية الخاصة لهم لمواجهة أسباب اعتلال الصحة، بما في ذلك الأسباب البيئية.

٧١ - ويمكن للحكومات، في إطار ما تضعه من تدابير في مجال السياسة العامة لكفالة اتخاذ إجراءات شاملة للإعاقة، مع مراعاة القيود المفروضة على الموارد، أن تركز على ثلاثة من مجالات الاستفادة من الخدمات:

- (أ) تعزيز إمكانية الوصول إلى المرافق بتطبيق درجة معقولة من التكيف، على صعيد البيئة المادية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على السواء؛
- (ب) توفير الخدمات الاجتماعية الملائمة والمتيسرة والحماية الاجتماعية التي تضمن الحد الأدنى من الرفاه للجميع؛
- (ج) تشجيع وتنمية المؤسسات القائمة على المشاركة والديمقراطية والخاضعة للمساءلة، التي تعزز الحريات الأساسية للجميع.

٢ - جمع وتحليل واستخدام البيانات والإحصاءات المتصلة بالإعاقة

٧٢ - في السنوات الثلاث الماضية، شددت الجمعية العامة، من خلال قراراتها ١٥٠/٦٣ و ١٥٤/٦٤ و ١٨٦/٦٥، على الحاجة الملحة إلى تعزيز جمع وتبويب البيانات الوطنية المتعلقة بحالة الأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى التركيز على اتباع المبادئ التوجيهية القائمة بشأن الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة للتمكن من تخطيط السياسات الإنمائية ورصدها وتقييمها وتنفيذها على نحو مراعى للإعاقة، ولا سيما في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٣ - وعلى الرغم من الشرط الواضح الذي يملي جمع بيانات عن الإعاقة، فإن ندرة البيانات المتعلقة بالإعاقة والتناقضات في المنهجية المستخدمة لقياسها لا تزال تشكل عقبة أمام تعزيز التنمية الشاملة للإعاقة. وتواجه البلدان النامية، حيث لا يزال مدى توافر واستخدام البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة محدوداً بشكل خاص، التحدي الأكبر في هذا السياق.

٧٤ - وتضمن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة (A/65/173) خيارات شاملة ومفصلة تتصل بالعمل الاستراتيجي بشأن وضع واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة لدعم الرصد والتقييم الشاملين للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤيد التقرير بشدة إدراج الإعاقة في التعدادات الوطنية باستخدام المبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً لقياس وجمع البيانات المتعلقة بالإعاقة.

٧٥ - واستحدثت الأرجنتين وبعض البلدان الأخرى مؤشرات خاصة بالإعاقة ضمن أطرها لرصد وتقييم مدى تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن لاتباع نهج مبتكر من هذا القبيل، يقوم على تحديد مؤشرات للإعاقة ضمن إطار قائم لرصد وتقييم التقدم المحرز في مجال

التنمية، أن يكون وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتضييق الفجوة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ووضع باقي السكان عموماً.

٧٦ - وفي الوقت نفسه، فإن المحاذير والقيود المفروضة على جمع البيانات المتصلة بالإعاقة في إطار التعداد واضحة. وبالتالي، ينبغي استخدام مصادر إضافية للبيانات، مثل عمليات المسح بالعينة والسجلات الإدارية، استخداماً كاملاً لتلبية العديد من الاحتياجات المتصلة بالبيانات من أجل إجراء تقييم معقول لأثر الإعاقة على وضع السياسات والبرامج، وعلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد لوحظ أن احتمالات مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات المسح الوطنية قليلة لأن إعاقتهم قد تؤدي إلى تجاهلهم؛ فعلى سبيل المثال، لن يكون الأشخاص الذين يعانون من الصمم قادرين بشكل عام على المشاركة ما لم تُستخدم لغة الإشارة.

٣ - بناء قدرات أصحاب المصلحة

٧٧ - يستلزم إدراج منظور متصل بالإعاقة في الاستراتيجيات الإنمائية تعزيز بناء قدرات أصحاب المصلحة على جميع المستويات، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعظيم مشاركتهم في الأنشطة الإنمائية إلى أقصى حد، وكذلك قدرات المخططيين والمبرمجين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريب ممثلي الهيئات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حلقة عمل لتنمية القدرات في ترينيداد وتوباغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وشارك ممثلون من الحكومات والهيئات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في جلسات حلقات العمل المتعلقة بتعميم مراعاة مسائل الإعاقة وتيسير الاستفادة من الخدمات والتخطيط الشامل، مع التركيز على تنفيذ الاتفاقية في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

٤ - تشجيع التعاون الإنمائي الدولي

٧٨ - ناقش التقرير المقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية حول تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في جدول أعمال التنمية (E/CN.5/2010/6) حالة إدماج مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي الدولي على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. واستعرض التقرير أشكالاً ومستويات

مختلفة لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي. وترد أدناه بعض الأطر القائمة من أجل تشجيع إدماج مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي.

٧٩ - وتم داخل منظومة الأمم المتحدة إحراز تقدم في سياسات وإجراءات التعاون الإنمائي على مستويي السياسات والإجراءات معا. ويشمل هذا الأمر الوظيفتين الأساسيتين اللتين صدر بهما تكليف في عام ٢٠٠٥ من أجل المساهمة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي: منتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد مرة كل سنتين والاستعراض الوزاري السنوي. ويستعرض المنتدى الاتجاهات والتقدم في التعاون الإنمائي الدولي ويشجع على تحقيق قدر أكبر من الاتساق والفعالية بين الأنشطة الإنمائية لمختلف الشركاء في التنمية. وأما الاستعراض الوزاري السنوي فهو مكلف بتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف وغايات أخرى لخطة الأمم المتحدة للتنمية

٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يلعب إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وهو الإطار الاستراتيجي المشترك للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على الصعيد القطري، دورا هاما في مساعدة الدول الأعضاء على إدماج مسائل الإعاقة في الإطار الوطني العام للتنمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أقرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مذكرة توجيهية لدعم عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتيسير إدماج مسائل الإعاقة في عملية البرمجة القطرية المشتركة.

٨١ - وكذلك داخل الإطار المعياري للأمم المتحدة الخاص بالأنشطة التنفيذية، يضع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات المبادئ التوجيهية الرئيسية المتعلقة بالسياسات على صعيد المنظومة من أجل التعاون الإنمائي وعمل نظام المنسقين المقيمين (الطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري). ويركز كل استعراض على المسائل الناشئة، بالإضافة إلى المسائل المواضيعية التقليدية التي يرد الطلب بشأنها في قرارات المتابعة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، يجب التأكيد على الإعاقة كمسألة شاملة ينبغي تناولها في الاستعراض المنجز كل أربع سنوات من أجل ضمان تخصيص الموارد الكافية لتعميم مراعاة المسائل المتعلقة بالإعاقة في إطار النظام التنفيذي للأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٨٢ - وأما خارج منظومة الأمم المتحدة، فينبغي استخدام الأطر الموجودة على الصُّعد المتعدد الأطراف، والإقليمي والثنائي استخداما كاملا من أجل إدماج مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي. وعلى المستوى المتعدد الأطراف، قام البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي بإسهامات هامة في برمجة التنمية الدولية من أجل

التوعية، وبناء القدرات، وإصدار مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات بغية تناول مسائل الإعاقة على نحو فعال على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي.

٨٣ - وركزت العقود الإقليمية على الإعاقة وتعاملت أطرها مع مسألة تعميم مراعاة أمور الإعاقة في التنمية. لكن، لا يزال معظم تلك المبادرات جاريا ومن السابق لأوانه الإبلاغ بالنتائج. ويقوم الأعضاء الإقليميون حاليا بالتخطيط لتنظيم العقد الثالث لآسيا والمحيط الهادئ للمعوقين.

٨٤ - وقد اتسع إطار تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي ليشمل المبادرات فيما بين بلدان الجنوب وبين الأقاليم. وهناك جهود من أجل التعاون بين الصين وبلدان آسيوية وأفريقية، وبين البرازيل، والمكسيك وأعضاء آخرين من منظمة الدول الأمريكية. وتطور كذلك التعاون الثلاثي في ما بين اليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتايلند، وبلدان أخرى من رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٨٥ - وتعطي المبادرات الثنائية التي نُفذت في الآونة الأخيرة أمثلة جيدة على تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي، بما في ذلك مبادرات الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية. وفي آذار/مارس ٢٠١١، عقدت الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي حلقة دراسية بالتعاون مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمسألة الإعاقة من أجل استعراض استراتيجيات تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي.

٥ - تسخير الآليات والشبكات القائمة لتحقيق تنمية شاملة لمسائل الإعاقة

٨٦ - تعمل أوساط المعوقين بشكل متزايد على إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الناشطين في مجالات حقوق الإنسان والتنمية الأخرى. وتُعَدُّ الشراكة العالمية المعنية بقضايا الإعاقة والتنمية مثالا على هذه الجهود، حيث تساهم شراكة أصحاب مصلحة متعددين في النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقاسم الموارد وتبادل المعارف على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني. وقد بينت الشراكة العالمية أيضا كيف يمكن لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين مساعدة الحكومات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في التخطيط للسياسات الإنمائية وتنفيذها من أجل ضمان إدماج شواغل الأشخاص ذوي الإعاقة^(٣٠).

(٣٠) "مجموعة أدوات للإنعاش الطويل الأمد: هاييتي - التعمير للجميع" (انظر الحاشية ٩).

٨٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، تبين التجربة أن بعض المناطق متقدمة أكثر من غيرها في إدماج منظور الإعاقة من خلال تعبئة الخبرة والأدوات والموارد الأخرى على الصعيد الإقليمي في تنفيذ قواعد الإعاقة ومعاييرها^(٣١).

٨٨ - وعلى الصعيد الوطني، يمكن للمنظمات الشعبية للأشخاص ذوي الإعاقة أن تنشئ تحالفات مع القطاعات الرئيسية ذات الخبرة في مجال الدعوة المتعلقة بالعمالة والإسكان والصحة ومسائل أخرى. ومن شأن مثل هذه التحالفات أن تُيسر إدراج مسائل الإعاقة في جداول الأعمال الرئيسية.

رابعاً - سبل الماضي قدماً: الترويج لخطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

٨٩ - هناك اعتراف واضح بأن الإعاقة مسألة شاملة تمس جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن، لا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون مصيراً صعباً من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ويظلون ممثلين تمثيلاً غير متناسب بين فقراء العالم^(٣٢).

٩٠ - ويقدم الجزء الآتي توصيات للعمل من أجل: (أ) إدماج مسائل الإعاقة في الأهداف الإنمائية للألفية وسياساتها التنفيذية، وبرامجها، وأطرها للرصد والتقييم؛ (ب) وإدماج مسائل الإعاقة في إطار التنمية لما بعد الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ج) اتخاذ الخطوات التمهيديّة لعقد مؤتمر دولي حول الإعاقة والتنمية في عام ٢٠١٥، يمكن من خلاله للمجتمع الدولي أن يضع خطة للتنمية في السياق الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٩١ - وبالإضافة إلى ذلك، تناقش أدناه الخيارات المتعلقة بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الجهود الإنمائية أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة (انظر القرار ١٨٦/٦٥).

خامساً - التوصيات

٩٢ - قد ترغب الجمعية العامة في النظر في التوصيات التالية :

(٣١) أنشأت البلدان المكونة للسوق المشتركة لبلدان المحروط الجنوبي فريقاً عاملاً معنياً بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة.

(٣٢) التقرير العالمي المتعلق بالإعاقة (World Report on Disability).

(أ) يتعين على المجتمع الدولي، أثناء متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥، أن يكتف من جهوده لإدراج الإعاقة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية الحالية عن طريق تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛ وإدماج الإعاقة في مجالات التعاون الدولي؛ ووضع قاعدة أدلة بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التنفيذ والرصد والتقييم الفعال للأهداف الإنمائية؛

(ب) ومن الأهمية بمكان أنه ينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تقوموا بتقييم تأثير جميع السياسات والبرامج المعنية بالمعوقين ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي استخدام المؤشرات المتاحة الخاصة بالإعاقة عند الاقتضاء لملاءم الفجوات الموجودة في البيانات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين، وفي سياق الرصد والتقييم الجاريين للأهداف؛

(ج) وينبغي أن يضطلع الأشخاص ذوو الإعاقة بدور نشط في جميع المناقشات ذات الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. وعلى وجه الخصوص، فبينما يبدأ المجتمع الدولي المناقشات حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن المشاورات المقبلة ستوفر منبرا لإدماج منظور الإعاقة في أي إطار ناشئ. لذا، ينبغي للحكومات ومنظومة الأمم المتحدة تسهيل المشاركة النشطة من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع العمليات التحضيرية المفضية إلى إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(د) وينبغي للحكومات، ولجميع أصحاب المصلحة، تعزيز الروابط بين الإعاقة والخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة ضمن سياق الركائز الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيؤدي إدراج قضايا الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، في الركيزة الاجتماعية على وجه التحديد، إلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل تشجيع التنمية المستدامة.

٩٣ - وقد ترغب الجمعية العامة أيضا في النظر في اتخاذ الإجراءات المحددة التالية في أفق عام ٢٠١٥:

(أ) من الممكن تنظيم مؤتمر دولي حول الإعاقة والتنمية في عام ٢٠١٥ ليجمع أصحاب المصلحة الرئيسيين بغرض استعراض التقدم المحرز والإنجازات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ولوضع الاستراتيجيات وتحديد الأولويات الرئيسية للجهود الإنمائية في مرحلة ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك من أجل اعتماد خطة عمل عالمية للإعاقة؛

(ب) وينبغي أن يستند الإعداد لهذا المؤتمر العالمي إلى نتائج مشاورات مسبقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن عقد هذه الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية لتوفير المدخلات لخطة عمل عالمية ومبادئ توجيهية لإدماج الإعاقة في خطة التنمية العالمية.

٩٤ - وقد ترغب الجمعية العامة كذلك في أن تنظر في الخيارات التالية لعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب جهود التنمية أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

٩٥ - ويمكن أن يشتمل الاجتماع المقترح الرفيع المستوى على واحد أو أكثر من النتائج التالية:

(أ) خريطة طريق لبلوغ أقصى قدر من الإنجاز فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأشخاص ذوي الإعاقة في السنوات المتبقية قبل حلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥؛

(ب) خطة عمل لإدماج الإعاقة، باعتبارها مسألة شاملة، في إطار إنمائي دولي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ج) قرار بتنظيم مؤتمر عالمي في عام ٢٠١٥، ومخطط للخطوات التحضيرية لعقد هذا المؤتمر، بما في ذلك الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية.

٩٦ - وعند النظر في هذه الخيارات، فقد ترغب الجمعية العامة في:

(أ) تعزيز تنفيذ الهيكل الدولي للإعاقة^(٣٣)، الذي يتألف من صكوك متعلقة بحقوق الإنسان وصكوك متعلقة بالتنمية، بعدة سبل، منها الدعوة إلى التوقيع على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، والانضمام إليهما والتصديق عليهما على نطاق واسع؛

(ب) تسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في جميع العمليات التحضيرية المفضية إلى إطار إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك في عمليات التنمية الجارية وفي المؤتمرات، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لضمان إدماج منظور الإعاقة؛

(٣٣) انظر A/63/183. ويتألف الهيكل الدولي للإعاقة من برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين والقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى قواعد ومعايير دولية أخرى تتعلق بالإعاقة.

- (ج) تحديد أهداف واضحة وقابلة للتحقيق، وغايات ومؤشرات عمل قابلة للقياس، من أجل التنفيذ الشامل للإعاقة للأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتصميم السياسات ذات الصلة بها، وتنفيذها وتقييمها ورصدها؛
- (د) تخصيص موارد كافية لجمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالوضع الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتصل بتنفيذ ورصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛
- (هـ) تشجيع الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بسبل منها التعاون الدولي، بغرض اتخاذ إجراءات ملموسة نحو تحسين إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئات المادية، ولتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في التعاون الإنمائي؛
- (و) كفالة إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية؛ والأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية؛ والأشخاص المصابين بالعمى والصمم؛ والنساء والأطفال المعوقين؛ والأشخاص ذوي الإعاقات المتعددة في جميع العمليات التحضيرية لوضع إطار شامل للإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده.